نظام الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص

(دراسة حالة: الدول الأفريقية)

شرف أحمد[1]*، محمد سويلم[2]

[1،2] قسم الاقتصاد التنموي، كليات الخليج الأهلية– السعودية

[1]shah@gulf.edu.sa, [2]mhah@gulf.edu.sa

ملخص

هدفت هذه الورقة إلى التعرف إلى أهمية تبني الدول – وخصوصا الأفريقية – لنظام إرشادي اقتصادي للمشاركة في النهوض بالقطاع الخاص في تلك الدول. وللمشاركة في حل هذه المشكلة، فقد اتبع المنهج التحليلي الوصفي، وقد جمعت البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لغرض الدراسة، وأوضح التحليل الإحصائي لآراء عينة، قوامها 384 شخصاً من المنتسبين إلى القطاع الخاص، من عدة دول أفريقية، أنّ هناك أهمية كبيرة لوجود نظام إرشادي اقتصادي موجه، تضعه الدولة، ويهدف إلى النهوض بالقطاع الخاص. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق معنوية، ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة حول أهمية الإرشاد الاقتصادي في النهوض بالقطاع الخاص، وأخيرا أوصت الدراسة بتبني الدولة لنظام إرشاد اقتصادي موجه للقطاع الخاص.

الكلمات الدالة: نظام، إرشاد، اقتصاد، قطاع خاص، نامية.

---

* الباحث المراسل

المقدمة

إنّ الحماية التي توفرها الدول المتقدمة لقطاعها الخاص بمختلف أشكالها، وضعت أعباء إضافية على القطاع الخاص في الدول النامية عموما، والأفريقية على وجه الخصوص، في ظل التعامل مع الزيادة المضطردة للمعلومات الاقتصادية التي ينتج عنها عملية صعبة ومعقدة من التحليلات والتوقعات، ما يحتّم ضرورة قيام منظمة ذات إمكانيات أكبر في هذا المجال بإيجاد نظام ليتعامل مع هذه المعلومات، ولا بدّ ـ أيضاً ـ من أن يكون هذا النظام موثوقا وآمناً، وليس له مصالح أو أجندة خاصة، وإنما هدفه خدمة القطاع الخاص وتنميته فقط.

ومن هذا المنطلق حاول هذا البحث أن يبين ضرورة وضع نظام الإرشاد الاقتصادي للمعلومات، الذي صممته الدولة لدعم القطاع الخاص بالمعلومات الاقتصادية اللازمة للنهوض به.

وقد اشتمل البحث على أربعة محاور وهي: المحور الأول مقدمة البحث (مشكلة البحث). بينما تناول المحور الثاني الإطار النظري للبحث، أما المحور الثالث، فقد تناول الشواهد التطبيقية، واشتمل المحور الرابع والأخير على الخاتمة والتوصيات.

مشكلة البحث

في ظل اقتصاد عالمي يتسم بالمنافسة الشرسة، وشركات عابرة للقارات، تمتلك إمكانيات اقتصادية وإدارية تفوق إمكانيات عديد من الدول النامية، فضلا عن دعم الدول المتقدمة لقطاعها الخاص وحمايته بالسبل المتاحة لها كافة، ما عقّد وضع القطاع الخاص بالدول الأفريقية.

من هنا توضحت أمامنا المشكلة التالية: كيف تدعم الحكومات الأفريقية قطاعها الخاص؟

أهمية البحث

تكمن أهميته في جانبين:

الأهمية العلمية

يعمل البحث على وضع ملامح لنظام الإرشاد الاقتصادي لتطوير القطاع الخاص بالدول النامية والأفريقية خاصة.

الأهمية العملية

توفير بيانات ومعلومات لمتخذي القرار من أجل تطوير القطاع الخاص، عبر نظام الإرشاد الاقتصادي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى كشف اللثام عن:

أولاً: الهدف الرئيسي

وضع الدولة نظاماً منهجياً للإرشاد الاقتصادي وتطبيقه من أجل تطوير القطاع الخاص.

ثانياً: الأهداف الفرعية

1. معرفة المنافع المتوقعة من توفر الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص والنهوض به بالدول الأفريقية.
2. تناول الأضرار المحتملة من غياب الإرشاد الاقتصادي في مؤسسات القطاع الخاص بالدول الأفريقية.
3. معرفة مدى توفر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الدول الأفريقية.
4. إدراك جدوى إنشاء الدول الأفريقية لمؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص.

فرضيات البحث

يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

1. الإرشاد الاقتصادي يعمل على تحسين تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته بالدول الأفريقية.
2. غياب الإرشاد الاقتصادي يفاقم من الأضرار المحتملة في مؤسسات القطاع الخاص بالدول الأفريقية.
3. الإرشاد الاقتصادي يسهم في توفير المعلومات الاقتصادية الدقيقة للقطاع الخاص بالدول الأفريقية، وتحليلها.
4. وجود نظام الإرشاد الاقتصادي الذي تصممه الدولة يعزز من تنمية القطاع الخاص.

منهجية البحث

اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي للمعلومات والبيانات، كما تمّ تقصي أراء العينة المستهدفة وتحليلها عن طريق استبيان شمل 384 مفردة من القطاع الخاص، بمختلف أنشطته الصناعية والخدمية والتجارية، في عدد من الدول الأفريقية.

الدراسات السابقة

إنّ فكرة الإرشاد الاقتصادي ليست بدعة حديثة، فعديد من المناهج، مثل الإعلام الاقتصادي والاقتصاد الزراعي والاقتصاد المنزلي، تناولت الإرشاد الاقتصادي، ولكن من زاوية تخصص المنهج العلمي في حد ذاته، لذلك كان التركيز على أهمية وجود نظام إرشاد اقتصادي للدولة، هو الأساس الذي بنيت عليه هذه الدراسة، وسنتناول أكثر الدراسات شبهاً بهذا البحث:

1. تعزيز تنمية القطاع الخاص في الصين: تحدي بناء القدرات المؤسسية على المستوى المحلي: إعداد الباحث Atherton Andrew. وقد أكدت الورقة بأنه يُعزى النمو السريع الذي حققته الصين في العقود الأخيرة، في جزء كبير منه، إلى ظهور قطاع خاص نشط، والذي يمثل الآن حوالي ثلاثة أرباع الاقتصاد، وخلصت الورقة إلى أنه بالرغم من التصريحات الحكومية الداعمة للشركات الصغيرة الخاصة، فإنّ السياسات والمؤسسات العامة لدعم تنمية القطاع الخاص كانت بطيئة في الظهور وتلبية احتياجاته، لذلك فإنّ عديداً من الشركات المملوكة للقطاع الخاص بحاجة إلى المساعدة؛ لأنها متأثرة بقيود القدرات الداخلية، مثل الافتقار إلى مهارات الإدارة والقيادة والبيئة الخارجية التي لا تزال تتمتع بامتيازات الشركات المملوكة للدولة، وقد توصلت الورقة إلي أنه في المستقبل ستتطلب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الصين دعماً تجارياً مناسباً وفعالاً لمواصلة النمو.(Atherton. 2013).
2. ورقة علمية بعنوان إرشادات حول تبادل المعلومات بين المتنافسين، صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتناولت الورقة: هدف الإرشادات الخاصة بتبادل المعلومات بين المتنافسين، ومفهوم تبادل المعلومات بين المتنافسين، وخصائص المعلومات المحظور تبادلها بينهم، وخصائص الأسواق التي تسهل تبادل المعلومات فما بينهم، والتحليل التنافسي لتبادل المعلومات بين المتنافسين (United nations.2013).

وأوضح البحث هذه الجزئيات الهامة، إلى جانب توضيح ضرورة توفير جهة محايدة (الدولة) هذه المعلومات، والتي ليس لها أي غرض سوى النهوض بالقطاع الخاص.

3. إصلاح قدرات القطاع الخاص وتنميته، بوصفه أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: إعداد الباحثة علياء الزركوشي وآخرين، وقد أكدت الورقة على أنّ إصلاح القطاع الخاص وتنميته يعدّ ذا أهمية كبيرة؛ بسبب عدم كفاءة القطاع العام في استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل، فضلاً عن ظهور مظاهر الفساد المالي والإداري في معظم الحلقات الإدارية، وإفراغ عملية التنمية الاقتصادية من مضمونها الفعلي، ومن هنا ظهرت الرغبة في بناء القطاع الخاص الذي يعد قاطرة للنمو والاستقرار الاقتصادي، وتطويره. ويهدف البحث إلى تطوير مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعاظم قدرة الاقتصاد الوطني على الإيفاء باحتياجات الأنشطة الإنتاجية (الزركوش، وآخرون. 2018/3/11م).
4. برنامج تطوير القطاع المالي: إعداد مكتب برنامج تطوير القطاع المالي بوزارة المالية، في المملكة العربية السعودية، وقد أوضح التقرير أنّ الدول التي تحتوي على معدلات مرتفعة في مستويات الثقافة المالية لديها، تظهر وجود استثمار عالٍ في الإشراف والمتابعة على المبادرات والأنشطة التثقيفية القائمة، بما يسهم في تغيير السلوكيات المالية للأفضل، ومثال ذلك ما قامت به حكومة هولندا من إنشاء منظمة Platform Wise Money وهي منظمة مستقلة ترأستها فخريا ملكة هولندا؛ نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه المنظمة، وتهدف المنظمة إلى قيادة جهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي في هولندا، وتنسيقها، وذلك من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية بالشراكة مع المؤسسات المالية والجهات الأكاديمية والقطاع الحكومي والخاص وغيرها من المؤسسات التعليمية والجهات غير الربحية (وزارة المالية السعودية. 2017م). هذا التقرير كان منسجما مع أهداف البحث الرامية إلى توضيح أهمية الإرشاد والتثقيف الاقتصادي.
5. أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الشامل: دراسة تطبيقية على الدول النامية والعربية، وقد توصلت الدراسة إلى تعدد الآثار التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصادات والمجتمعات، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فتمتد الآثار الاقتصادية لتشمل عولمة الإنتاج، والتغيرات في شبكات التجارة

والتوزيع الدولية، والأنماط الجديدة لاستهلاك السلع والخدمات، والمحاكاة الافتراضية لبعض المنتجات والسلوكيات، ما أحدث فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية (حسين.2020م).

هذه الورقة البحثية تتماهى مع مخرجات البحث التي تهدف إلى ردم الفجوة المعلوماتية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

الإطار النظري

يعد مفهوم الإرشاد الاقتصادي خدمة متمثلة في توفير معلومات إرشادية في الاقتصاد، تقدمها الدولة لقطاعها الخاص، وتتمثل هذه الخدمة في جمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها وتحديثها في الانشطة الاقتصادية كافة، المتاحة للقطاع الخاص داخل الدولة وخارجها، من أجل الاستفادة منها لتحقيق أكبر منفعة وبأقل تكلفة.

أهمية الإرشاد الاقتصادي للقطاع الخاص للدول الأفريقية

إنّ المعلومات تعد مورداً ضرورياً للصناعة والتنمية والأنشطة الاقتصادية المختلفة، ما يتطلب تدخل الدولة ليكون لها دور إرشادي في الاقتصاد، موجه للقطاع الخاص، وخصوصا في الدول الفقيرة، فتبني الدولة لقطاعها الخاص ـ من خلال توفير المعلومة في ظل الصراع الاقتصادي العالمي ـ تعدّ ضرورة، لأنّ معظم المنتجين في الدول الأفريقية على درجة كبيرة من الضعف في أغلب المجالات.

وحتى نتأكد من ضرورة إنشاء الدول نظاماً إرشادياً اقتصادياً للقطاع الخاص، فقد أجرينا استبانة موجهة للقطاع الخاص، تمّ نشره عبر وسائل التواصل المختلفة في عدد من الدول الأفريقية، من ضمنها السودان ومصر والجزائر وتونس وتشاد وأثيوبيا وأريتريا وجنوب أفريقيا ونيجريا والنيجر والكاميرون وأنجولا وموريتانيا وكينيا، (هناك شرح مفصل في الجانب التطبيقي من البحث). إنّ دعم الدولة لقطاعها الخاص سيسهم ـ بفاعلية ـ في بناء الاقتصاد الوطني، وسيحقق عديداً من النتائج الإيجابية والتي لخصناها عبر الدائرة الاقتصادية الإيجابية.

الدائرة الاقتصادية الإيجابية

وبناء على معطيات هذا البحث والتي أوضحت الدور الإيجابي للإرشاد الاقتصادي للقطاع الخاص، وأنه لمن المعلوم أنّ أيّ نشاط اقتصادي ملموس داخل الدولة يؤثر سلبا أو إيجابا في قطاعات أخري، وكذلك في الاقتصاد كله،

وبالنسبة لتأثير الإرشاد الاقتصادي في القطاع الخاص، فإنه ـ وحسب معطيات التحليل الإحصائي الذي تم لمحاور الاستبانة ـ سيجعل القطاع الخاص داخل دائرة اقتصادية إيجابية، تتسم بالنمو المستمر، وهذه الدائرة الاقتصادية الإيجابية ستتفاعل إيجابا مع دائرتين اقتصاديتين أخريين، وهما الدائرة الاقتصادية الخاصة بالأفراد والمواطنين، والدائرة الاقتصادية الخاصة بالدولة، وذلك وفقاً للآتي:

فعندما يتم إرشاد القطاع الخاص داخل الدولة نحو أفضل السبل الاقتصادية، فإنّ القطاع الخاص سينتعش ويزدهر، وبالتالي سينتعش الاقتصاد الكلي للدولة، ومن ناحية أخري سينتعش ـ أيضاً ـ القطاع الخاص، وازدهاره سيؤدي إلى خلق فرص عمل للمواطنين، ووفرة وجودة في الإنتاج للمستهلكين، ويمكن أن نلخص ذلك من خلال الشكل التالي:

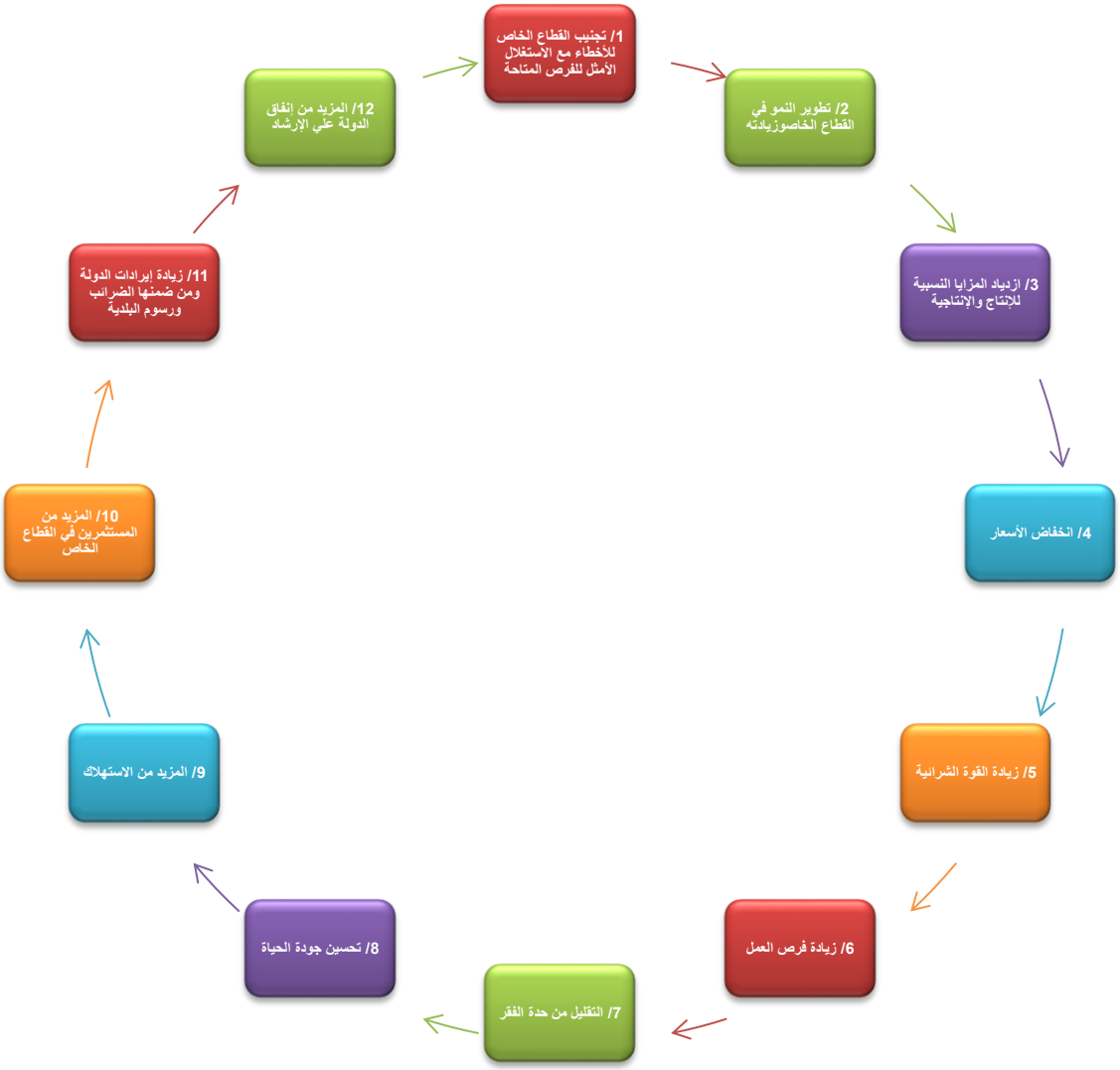

شكل 1: ملخص الدائرة الإيجابية للإرشاد الاقتصادي (الباحثين، 2022)

ومن خلال هذا الشكل يمكننا القول: إنّ الدائرة الإيجابية للإرشاد الاقتصادي ستؤدي إلى: تجنيب القطاع الخاص للأخطاء الناتجة عن عدم المعرفة وغياب المعلومات، مع الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة، ما سيؤدي إلى تطوير النمو في القطاع الخاص وزيادته، ما سيؤدي إلى تحقيق المزايا النسبية للإنتاج والإنتاجية، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار، ما سيؤدي إلى زيادة القوة الشرائية، التي ستؤدي ـ بدورها ـ إلى زيادة فرص العمل، ما يؤدي إلى التقليل من حدة الفقر، وذلك سيؤدي إلى تحسين جودة الحياة، والتي تؤدي ـ بدورها ـ إلى المزيد من الاستهلاك، الذي سيشجع المزيد من المستثمرين في الدخول إلى القطاع الخاص، ما سيؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، ومن ضمنها الضرائب ورسوم البلدية، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع إيرادات الدولة وتحسين البنية التحتية للاقتصاد، والتي تخدم القطاع الخاص، ما سيؤدي إلى مزيد من إنفاق الدولة على الإرشاد الاقتصادي، الذي سيؤدي ـ مرة أخرى ـ إلى تجنب القطاع الخاص للأخطاء بنسبة أكبر مع الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة وبنسبة أفضل، وهكذا يصبح القطاع الخاص والمجتمع والدولة داخل دائرة اقتصادية إيجابية، تتسع نحو الأفضل كلما طبق الإرشاد الاقتصادي بصورة ناجعة.

ومن خلال هذه الدائرة الإيجابية يمكننا القول: إنّ غاية ما يهدف إليه هذا البحث هو توضيح مدى أهمية الإرشاد الاقتصادي للقطاع الخاص في الدول الأفريقية الفقيرة، ويمكننا أن نبرهن ذلك من خلال هذه الدائرة الإيجابية التي يتم ـ من خلالها ـ زيادة القوة الشرائية، وزيادة فرص العمل، وتحقيق المزايا النسبية للإنتاجية، فضلاً عن زيادة دخل الدولة.

وبالمقابل فإنّ عدم مقدرة القطاع الخاص في الدول الفقيرة على المنافسة، سيؤدي إلى بناء دائرة اقتصادية سلبية تعمل على عكس الدائرة الإيجابية، أي تعمل باستمرار على خفض القوى الشرائية وتشريد العمال ورفع تكاليف الإنتاج بالقطاع الخاص وخفض دخل الدولة، ما سينتج عنه مزيد من الضرائب والجبايات على القطاع الخاص، ما يعني مزيداً من الضعف في القطاع الخاص، وهذا هو الوضع القائم في معظم الدول الفقيرة، ولعل هذا يفسر التخلف الذي تعيشه الدول الأفريقية بالرغم من وجود إمكانات طبيعية أفضل بمراحل، مقارنة بكثير من الدول المتقدمة.

لكنْ هنالك سؤال هام: ما هو القطاع الخاص الذي نحن بصدد أن نبرهن أهمية إرشاده اقتصاديا؟

لقد تم تعريف القطاع الخاص في معجم المصطلحات الاجتماعية: " إذا نشأ القطاع العام فإنّ نواحي النشاط الأخرى الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد تكون القطاع الخاص". (أحمد،1977م: 370).

واعتمادا على هذا التعريف السابق فيمكننا أن نقول: إنّ نمو القطاع الخاص وتطوره يؤدي ـ دون شك ـ **إلى** نمو المجتمع وتطوره، ويزيد عائدات الدولة، وقد ورد في توصيات تقارير غرفة جدة: (ضرورة توعية القطاع الخاص بالأوضاع الاقتصادية القائمة، وذلك انطلاقا من أهمية هذا القطاع كشريك أساسي واستراتيجي في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ولزيادة مشاركة هذا القطاع في تنويع مصادر الدخل، وكذلك من أجل أن يلعب دورا واضحاً في التنمية). (غرفة جدة، 2020).

وإذا كنا نعتقد أنّ الإرشاد الاقتصادي سيقدم بعض الحماية، بتوفير المعلومة للقطاع الخاص في الدول الأفريقية، فإنّ جون بركنز بيّن في كتابه (الاغتيال الاقتصادي للأمم) أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحمي مصالح شركاتها بتسخير الخبراء في الشركات الاستشارية الأمريكية الكبرى في استخدام المنظمات المالية الدولية، لخلق ظروف تؤدي إلى خضوع الدول النامية لهيمنة النخبة الأمريكية، التي تدير الحكومة والشركات والبنوك، فالخبير المكلف يقوم بإعداد الدراسات، التي ـ بناءً عليها ـ توافق المنظمات المالية على تقديم قروض للدول النامية المستهدفة، بغرض تطوير البنية الأساسية وبناء محطات توليد الكهرباء والطرق والموانئ والمطارات والمدن الصناعية، بشرط قيام المكاتب الهندسية وشركات المقاولات الأمريكية بتنفيذ هذه المشروعات، (جون.2012م).

من هنا نستطيع أن نلاحظ حجم الحماية الأمريكية لقطاعها الخاص، فهي توفر له المشاريع الخارجية والتمويل في الوقت نفسه، مع خلق بيئة احتكارية تخدم القطاع الخاص الأمريكي، وتنعدم فيها المنافسة الخارجية.

المنهجية والشواهد التطبيقية

تمهيد

يتناول هذا الجزء وصفا إجرائياً للدراسة الحالية في جزئها الميداني، من حيث المنهج المتبع في الدراسة، والأداة المستخدمة في جمع بياناتها، وإعدادها وطريقة التحقق من صدقها وثباتها، ووصف مجتمع الدراسة وعينته، واستعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة، لاستخلاص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة، وتفصيل ذلك كما يلي:

تفصيل المنهجية المتبعة في البحث:

بما أنّ هدف البحث هو التعرف إلى نظام الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص، فإنّ المنهج

الوصفي التحليلي هو المنهج المناسب لهذه الدراسة؛ لأنه يقوم على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، فالتعبير الوصفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى (عبيدات،2014).

ويعتمد المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الحالية على وصف نظام الإرشاد الاقتصادي، وتحليله، ودوره في النهوض بالقطاع الخاص.

وصف مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة يتكون من جميع الأفراد الذين يمارسون العمل في إحدى المؤسسات الاقتصادية (تجارية أو صناعية أو خدمية) في أفريقيا، أو ينتمون إليها، أو يملكونها، ونظراً لأنّ المجتمع ـ بهذا الوصف ـ سيكون مجتمعاً مفتوحاً، فإنّ الدراسة قد اعتمدت حجم عينة يبلغ (384) مفردة، (بخلاف العينة الاستطلاعية وعددها 17 مفردة)، وهو يزيد عن الحد الأدنى لحجم العينات في المجتمعات المفتوحة، وهو (370) مفردة (حامد، محمد؛ وآخرون،18:2021). وقد تمّ نشر الاستبانة إلكترونيا في الفترة: (من31-3-2022 إلى 19-4-2022م).

وفيما يلي وصف تفصيلي لأفراد عينة الدراسة وفقا للمتغيرات: (نوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة، والعمر الاستثماري للمؤسسة، وتصنيف الدولة اقتصاديا، والمؤهل الدراسي):

أ- توزيع عينة الدراسة وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة:

جدول 1: نوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة

نوع النشاط الاقتصادي	العدد #	النسبة المئوية %
تجاري	128	33.3
صناعي	117	30.5
خدمي	139	36.2
المجموع	**384**	**100**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ب- توزيع عينة الدراسة وفقاً للعمر الاستثماري للمؤسسة (سنوات الخبرة):

جدول 2: توزيع عينة الدراسة حسب العمر الاستثماري للمؤسسة

سنوات الخبرة	العدد #	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	107	27.9
من 5 سنوات – أقل من 10 سنوات	94	24.5
من 10 سنوات – أقل من 15 سنة	67	17.4
15 سنة فأكثر	116	30.2
المجموع	**384**	**100**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ت- توزيع عينة الدراسة وفقاً لتصنيف الدولة اقتصاديا:

عرّف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أو الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600 دولار أمريكي سنوياً، وعددها 45 دولة، معظمها في أفريقيا، منها 15 دولة، يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 300 دولار سنويا. وبرنامج الإنماء للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوي رفاهية الإنسان وسبل العيش. هذا الدليل وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لتضم داخلها 70 دولة من دول العالم(orldbank.2022).

جدول 3: توزيع عينة الدراسة حسب تصنيف الدولة

تصنيف الدولة	العدد #	النسبة المئوية %
غنية	175	45.6
فقيرة	209	54.4
المجموع	**384**	**100**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ث- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الدراسي:

جدول 4: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الدراسي

المؤهل الدراسي	العدد #	النسبة المئوية %
من دون مؤهل	21	5.5
ثانوي	38	9.9
جامعي	187	48.7
دراسات عليا (دبلوم عال – ماجستير – دكتوراه)	138	35.7
المجموع	**384**	**100**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

أداة الدراسة

تمّ استخدام أداة الاستبانة للتعرف إلى الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص، وذلك من خلال استعراض الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية.

وذلك لعدة اعتبارات منها:

- كون أفراد عينة الدراسة موزعين في دول متعددة، ولذا تعد الاستبانة الأنجع في مثل هذه الحالات لتوفير الوقت والجهد.
- ملاءمة الاستبانة لطبيعة الدراسة وأهدافها.

وبعد عرض الاستبانة ـ في صورتها الأولية ـ على السادة المحكمين من الخبراء والمتخصصين في مجال الدراسة، وإجراء جميع التعديلات اللازمة حسب توجيهاتهم، ظهرت الأداة ـ في صورتها النهائية ـ محتوية على أربعة محاور رئيسية.

وبعد ذلك تمّ تجهيز الاستبانة إلكترونياً ونشرها على شبكة الإنترنت، مستهدفة الدول الأفريقية عبر نظام: Target geographic area.

وقد تمّ بناء الاستبانة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول:

البيانات الأولية: الاسم: (اختياري). العمر الاستثماري للمؤسسة: (أقل من 5 سنوات، من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، من 10سنوات إلى أقل من 15 سنة، من 15 فأكثر). نوع النشاط الاقتصادي لمؤسستك: (تجاري، صناعي، خدمي). تصنف الدولة اقتصاديا: (غنية، فقيرة). المؤهل الدراسي: (من دون مؤهل، ثانوي، جامعي، دراسات عليا (دبلوم عال/ماجستير/ دكتوراه).

القسم الثاني:

ويشتمل على محاور الدراسة الرئيسة، وعددها أربعة محاور، وتتكون في مجملها من (20) عبارة:

- المحور الأول: المنافع المتوقعة من توفر الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته. وهذا المحور يشتمل على خمس عبارات.
- المحور الثاني: الأضرار المحتملة من غياب الإرشاد الاقتصادي في مؤسسات القطاع الخاص. وهذا المحور يشتمل على خمس عبارات.

- المحور الثالث: مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الأقطار المختلفة. وهذا المحور يشتمل على خمس عبارات.
- المحور الرابع: جدوى إنشاء الدولة لمؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص. وهذا المحور يشتمل على خمس عبارات.

والجدير بالذكر أنه قد صيغت جميع العبارات في الاتجاه الإيجابي، لتدلُّ الدرجة المرتفعة على درجة عالية من الموافقة من مجتمع الدراسة على النص الذي ورد بالعبارة، والدرجة المنخفضة تدلُّ على درجة منخفضة من الموافقة من مجتمع الدراسة على النص الذي ورد بالعبارة، وذلك وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي (*Likert*)، والذي يتضمن (5) درجات، وهي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). وعلى ذلك تمّ استخدام المعيار التالي للحكم على درجة الموافقة على المحور أو العبارة المقترحة نحو تقدير أهمية نظام الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص، وذلك بتحديد مدى الدرجات بحساب الفرق بين أعلى قيمة (5) وأدنى قيمة (1) ، ثم قسمة الناتج على (5) مستويات فكان ناتج القسمة (0.80) وهي طول الفئة، وعليه تم تفسير النتائج وفقاً للجدول التالي :

جدول 5: محاكات مستويات الموافقة على المحور أو العبارة

فئات الدرجات	مستوى الموافقة
1.00 – 1.80	منخفض جداً
1.80 – 2.60	منخفض
2.60 – 3.40	متوسط
3.40 – 4.20	مرتفع
4.20 – 5.00	مرتفع جداً

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ضبط أداة الدراسة

في هذا الجزء سوف يتم تقديم عدد من المؤشرات المهمة التي تؤكد على صدق أداة الدراسة (الاستبانة)، وثباتها، الأمر الذي يجعل الباحثين مطمئنين إلى صلاحية أداتهما المستخدمة في جمع بيانات البحث.

وفيما يلي استعراض نتائج تلك المؤشرات.

1- صدق أداة الدراسة (Validity):

يقصد بصدق أداة الدراسة (الاستبانة)، هو أن تكون قادرة على قياس ما وضعت لقياسه (سمارة، وعبد السلام، 2008: 105). إنّ الصدق من الشروط الضرورية التي ينبغي توافرها في الأداة التي تعتمد عليها الدراسة في جمع البيانات، الأمر الذي يعني "التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه".

ولذلك فقد قام الباحثان بقياس صدق الاستبانة بطريقتين وذلك على النحو التالي:

أ- صدق المحتوى:

لاستخراج صدق المحتوى فقد تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من السادة الأساتذة، أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاقتصادية، فقاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة، ومدى انتماء الفقرات إلى كل محور من محاور الاستبانة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر، ليصبح عدد فقرات الاستبانة (20) فقرة.

ب- الصدق الداخلي:

تمّ تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (17) مفردة (غير مشمولين في العينة الأساسية، وحجمها 384 مفردة) من المستجيبين من مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية، والذي يشمل جميع الأفراد الذين يمارسون العمل في مؤسسات أو مشاريع اقتصادية، أو يشاركون فيها، أو يملكونها، وذلك للتعرف إلى آرائهم في نظام الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص.

وتمّ استخدام معامل ارتباط بيرسون، Pearson Coefficient في حساب مصفوفة معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه تلك العبارة، وكذلك بين درجة كل محور من المحاور الأربعة والدرجة الكلية للاستبانة ككل، ومن ثم فقد تمّ الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة (25)، وجاءت النتائج على النحو التالي:

قياس الصدق الداخلي لجميع محاور الاستبانة:

الجدول التالي يعرض نتائج قياس الصدق الداخلي لجميع محاور الاستبانة الأربع:

جدول 6: نتائج قياس الصدق الداخلي لجميع محاور الاستبانة (ن = 17)

م	المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الفعلية	الدلالة الإحصائية
1	المحور الأول: المنافع المتوقعة من توافر الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته.	*0.777	0.000	دالة
2	المحور الثاني: الأضرار المحتملة من غياب الإرشاد الاقتصادي في مؤسسات القطاع الخاص.	*0.734	0.000	دالة
3	المحور الثالث: مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الأقطار المختلفة.	*0.333	0.000	دالة
4	المحور الرابع: جدوى إنشاء الدولة لمؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص.	*0.765	0.000	دالة

*دالة عند مستوى معنوية ($\alpha < 0.05$) **(المصدر: مخرجات برنامج SPSS)**

يتضح من الجدول رقم (6) أنّ معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة الأربعة والدرجة الكلية للاستبانة، تراوحت ما بين (0.333 – 0.777)، وجميع القيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha<0.05$)، ما يؤكد على أنّ جميع محاور الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق الداخلي.

2- ثبات أداة الدراسة (Reliability):

يقصد بثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، هو أن تعطي الاستبانة النتائج نفسها، إذا ما أعيد تطبيقها على المجموعة نفسها في الظروف نفسها (سمارة، وعبد السلام، 2008، ص 83).

ولكي يتمّ التأكد من أنّ الأداة تعطي النتائج نفسها تقريباً لو تكرر تطبيقها مرات متتالية، على نفس الأشخاص، فقد تمّ حساب معامل الثبات للاستبانة عن طريق معامل ألفا- كرونباخ *Cronbach's- Alpha* مستخدماً في ذلك برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (*SPSS*) للبيانات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة الاستطلاعية وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول 7: قيم معامل ألفا كرونباخ لحساب معامل ثبات الاستبانة ومحاورها الأربعة (ن = 17)

م	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	المحور الأول: المنافع المتوقعة من توافر الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته.	5	0.68.
2	المحور الثاني: الأضرار المحتملة من غياب الإرشاد الاقتصادي في مؤسسات القطاع الخاص.	5	0.69

3	المحور الثالث: مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الأقطار المختلفة.	5	0.61
4	المحور الرابع: جدوى إنشاء الدولة لمؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص..	5	0.66
المجموع الكلي		**20**	**0.76**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (7) أنّ قيم معاملات ألفا كرونباخ لحساب الثبات، تراوحت ما بين (0.61) و(0.69)، بينما بلغ الثبات الكلي لأداة الدراسة (0.76)، ما يدل على أنّ أداة الدراسة (الاستبانة) تتمتع بدرجة عالية من الثبات، الأمر الذي يؤكد صلاحيتها لجمع بيانات الدراسة.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1- التكرارات والنسب المئوية لوصف مجتمع الدراسة.

2-معامل ارتباط بيرسون (*Pearson*) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

3-معامل ألفا كرونباخ (*Cronbach's Alpha*) لحساب ثبات أداة الدراسة.

4-التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب الأهمية النسبية لمحاور الاستبانة وعباراتها، والتي تعبر عن دور الإرشاد الاقتصادي في النهوض بالقطاع الخاص.

5-الاختبار اللامعلمي (كروسكال واليس) ((H *Kruskal–Wallis* لاختبار دلالة الفروق بين استجابات مجتمع الدراسة تبعاً لمتغيرات نوع النشاط الاقتصادي، والعمر الاستثماري للمؤسسة، والمؤهل العلمي لأفراد العينة.

6-الاختبار اللامعلمي (مان-وتني) (U *Mann–Whitney*) لاختبار الفروق بين استجابات مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير تصنيف الدولة اقتصاديا.

الشواهد التطبيقية

تمهيد

يتضمن هذا الجزء عرضاً مفصلاً للنتائج المتصلة بالسؤال الرئيس وهو: " هل هناك ضرورة لوجود مؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي، يكون هدفها الأساسي تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته؟" وذلك من خلال استعراض النتائج

المتعلقة بمجموعة الأسئلة الفرعية (الأول، والثاني، والثالث، والرابع) والمتعلقة بمحاور الاستبانة الأربعة، إلى جانب نتائج السؤال الخامس والمتعلق باختبار الدلالة الإحصائية للفروق بين استجابات أفراد العينة، تعزى لمتغيرات نوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة، والعمر الاستثماري للمؤسسة، وتصنيف الدولة اقتصاديا، والمؤهل العلمي لأفراد العينة. كما يتضمن هذا الجزء مناقشة هذه النتائج وصولا للنتائج النهائية للدراسة.

أولاً: عرض نتائج تحليل الاستبانة ككل

للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة والذي يبحث في ضرورة وجود مؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي، يكون هدفها الأساسي تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته، فقد تمّ حساب المقاييس الوصفية: (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) وترتيب العبارات حسب الأهمية النسبية لكل منها، ومعرفة درجة الموافقة المصاحبة لكل عبارة، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، وسيتم ذلك من خلال تحليل العبارات على مستوى الاستبانة ككل، ثم بعد ذلك يتم تحليل تلك العبارات على مستوى كل محور من محاور الاستبانة، كل على حدة، وذلك بهدف الإجابة عن الأسئلة الفرعية للدراسة.

جدول 8: المقاييس الوصفية والترتيب ومستويات الموافقة لجميع عبارات الاستبانة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	تمكين القطاع الخاص من المنافسة داخليا وخارجيا.	4.54	0.673	6	مرتفع جداً
2	رفع كفاءة الانفاق وبالتالي تقليل التكاليف.	4.33	0.828	13	مرتفع جداً
3	الاستفادة من الفرص الاستثمارية داخل الدولة وخارجها.	4.56	0.683	4	مرتفع جداً
4	معرفة قدرات المنافسين داخليا وخارجيا.	4.48	0.761	9	مرتفع جداً
5	تحديد أماكن الضعف والخلل ووضع الخطط لعلاجها.	4.65	0.673	1	مرتفع جداً
6	إهدار رؤوس الأموال.	4.34	0.882	12	مرتفع جداً
7	عدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية.	4.30	0.821	14	مرتفع جداً
8	ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات.	4.37	0.791	11	مرتفع جداً
9	عدم الاستفادة بكفاءة من موارد الدولة.	4.41	0.794	10	مرتفع جداً
10	تضارب خطط الدولة طويلة الأجل مع بعض المشاريع التي يتبناها القطاع الخاص.	4.29	0.834	15	مرتفع جداً
11	متوفرة في دولتي.	2.92	1.0301	19	متوسط
12	متوفرة فقط في الدول المتقدمة وغير متوفرة في الدول الفقيرة.	4.08	0.737	17	مرتفع
13	عديد من مؤسسات القطاع الخاص تواجه مشكلة في تحليل بعض البيانات الاقتصادية.	4.18	0.725	16	مرتفع
14	هناك جهات غير موثوقة تقدم معلومات اقتصادية للقطاع الخاص.	3.79	0.858	18	مرتفع

15	القطاع الخاص في الدول الفقيرة لديه المقدرة على الحصول على المعلومات الاقتصادية بنفس مستوى مقدرة القطاع الخاص في الدول المتقدمة.	2.63	1.336	20	متوسط
16	سيؤدي ذلك **إلى** زيادة الناتج الكلي للاقتصاد.	4.63	0.623	2	مرتفع جداً
17	سيقلل من معدلات البطالة.	4.54	0.721	7	مرتفع جداً
18	سيسهم في تقليل حدة الفقر.	4.49	0.729	8	مرتفع جداً
19	سيؤدي **إلى** زيادة التنوع الاقتصادي داخل القطاع الخاص.	4.55	0.660	5	مرتفع جداً
20	سيؤدي **إلى** تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والمحلية للاستثمار داخل القطر.	4.58	0.649	3	مرتفع جداً

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (8) أنّ عبارة " تحديد أماكن الضعف والخلل ووضع الخطط لعلاجها" قد جاءت في المرتبة الأولى، وحصلت على أعلى درجات الموافقة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لدرجات الموافقة المناظرة لتلك العبارة (4.65) بانحراف معياري قدره (0.673)، وكان مستوى الموافقة المناظر "مرتفعاً جداً". بينما حلت عبارة " سيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج الكلي للاقتصاد" بالمرتبة الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجات موافقة المعلمين (4.63) بانحراف معياري قدره (0.623)، وكان مستوى موافقة أفراد العينة المناظر لهذه العبارة "مرتفعاً جداً" أيضاً. وجاءت عبارة " متوفرة في دولتي" بالمرتبة قبل الأخيرة وذلك بمستوى موافقة "متوسط"، فقد بلغ المتوسط الحسابي لدرجات الموافقة المناظرة لتلك العبارة (2.92). بانحراف معياري قدره (0.834). بينما احتلت عبارة " القطاع الخاص في الدول الفقيرة لديه المقدرة على الحصول على المعلومات الاقتصادية بنفس مستوى مقدرة القطاع الخاص في الدول المتقدمة" المرتبة الأخيرة حسب مستويات موافقة عينة الدراسة بمستوى موافقة "متوسط"، فقد بلغ متوسط درجات الموافقة المناظرة لها (2.63) بانحراف معياري قدره (1.336).

ثانياً: النتائج التفصيلية للإجابة عن أسئلة الدراسة:

في هذا البند سيتم مناقشة جميع العبارات التي تشملها الاستبانة وتحليلها، وعددها (20) عبارة (صعبة) من خلال محاور الاستبانة الأربعة وهم: المحور الأول "المنافع المتوقعة من توافر الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته". وهذا المحور يشمل (5) عبارات، والمحور الثاني " الأضرار المحتملة من غياب الإرشاد الاقتصادي في مؤسسات القطاع الخاص". وهذا المحور يشمل (5) عبارات، والمحور الثالث "مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الأقطار المختلفة ". وهذا المحور يشمل (5) عبارات، والمحور الرابع "جدوى إنشاء الدولة لمؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص". وهذا المحور يشمل (5) عبارات، وذلك من حيث التكرارات والنسب المئوية لردود عينة الدراسة على كل عبارة من تلك العبارات. ومن الجدير بالذكر أنَ المناقشات التالية

والنتائج التي ستتوصل إليها الدراسة في هذا البند، سوف تجيب إجابة مباشرة عن أسئلة الدراسة: (الأول) و (الثاني) و (الثالث) و (الرابع) للدراسة، ثم نختم هذا البند بالإجابة عن السؤال (الخامس) والأخير.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

للإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على: ما المنافع المتوقعة من توافر الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته؟

للتعرف إلى المنافع المتوقعة من توافر الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته من وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تمّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، ودرجة الموافقة لكل عبارة من عبارات المحور الأول " المنافع المتوقعة من توفر الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته"، والجدول رقم (9) يعرض تلك النتائج.

جدول 9: المقاييس الوصفية والترتيب ومستويات الموافقة لعبارات المحور الأول

" المنافع المتوقعة من توافر الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته "

م	العبارة	التكرارات والنسب المئوية	درجات الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
			غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	تمكين القطاع الخاص من المنافسة داخليا وخارجيا.	#	0	7	18	120	239	4.54	0.673	3	مرتفع جداً
		%	0.0	1.8	4.7	31.3	62.2				
2	رفع كفاءة الانفاق وبالتالي تقليل التكاليف.	#	0	19	32	138	195	4.33	0.828	5	مرتفع جداً
		%	0.0	4.9	8.3	35.9	50.8				
3	الاستفادة من الفرص الاستثمارية داخل الدولة وخارجها.	#	0	7	21	106	250	4.56	0.683	2	مرتفع جداً
		%	0.0	1.8	5.5	27.6	65.1				
4	معرفة قدرات المنافسين داخليا وخارجيا.	#	0	14	21	117	232	4.48	0.761	4	مرتفع جداً
		%	0.0	3.6	5.5	30.5	60.4				
5	تحديد أماكن الضعف والخلل ووضع الخطط لعلاجها.	#	0	11	10	82	281	4.65	0.673	1	مرتفع جداً
		%	0.0	2.9	2.6	21.4	73.2				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

في ضوء النتائج التي أوضحها الجدول رقم (9) الخاص بالمحور الأول " المنافع المتوقعة من توافر الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته"، تبين أنّ العبارة التي تنص على" تحديد أماكن الضعف والخلل ووضع الخطط لعلاجها" حلت في المرتبة الأولى على عبارات المحور الأول، وعددهم (5) عبارات، فقد بلغ عدد الموافقين بشدة عما ورد بتلك العبارة (281)، بنسبة مئوية بلغت (73.2%)، بينما بلغ عدد الموافقين (82) بنسبة مئوية بلغت (21.4%)، وأنّ عدد المحايدين بلغ (10) بنسبة مئوية بلغت (2.6%)، بينما بلغ عدد غير الموافقين (11) بنسبة مئوية بلغت (2.9%)، وأخيراً بلغ عدد غير الموافقين بشدة (0) بنسبة مئوية بلغت (0.0%). وبلغ المتوسط الحسابي المرجح لدرجات موافقة عينة الدراسة عما ورد بتلك العبارة (4.65) والانحراف المعياري (0.673). وكان مستوى موافقة عينة الدراسة عما ورد بتلك العبارة (مرتفع جداً). وقد تعزى هذه النتيجة إلى ضرورة وجود الضعف في أداء القطاع الخاص، يحتاج لوضع الخطط لعلاجه، وذلك بحسب رأي المشاركين في الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة محمدي، نورة (2006) التي أشارت إلى أنّ الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الخاص بالجزائر أسهمت ـ بشكل كبير ـ في رفع وتيرة الاستثمار الخاص، كما أدت إلى تحسين أداء القطاع الخاص من حيث الإنتاج والتشغيل، وتتفق ـ أيضا ـ مع دراسة (2013.Atherton). التي أشارت إلى المنافع العديدة من تدخل دولة الصين لبناء القدرة المؤسسية للقطاع الخاص مع إنشاء إطار عمل فعال لتعزيز الدولة للشركات الصغيرة المملوكة للقطاع الخاص.

وفي المرتبة الأخيرة في هذا المحور، جاءت العبارة التي تنص على " رفع كفاءة الإنفاق وبالتالي تقليل التكاليف"، فقد بلغ عدد الموافقين بشدة عما ورد بتلك العبارة (195). بنسبة مئوية بلغت (50.8%)، بينما بلغ عدد الموافقين (138) بنسبة مئوية بلغت (35.9%)، وأنّ عدد المحايدين بلغ (32)، بنسبة مئوية بلغت (8.3%)، بينما بلغ عدد غير الموافقين (19)، بنسبة مئوية بلغت (4.9%)، وأخيراً بلغ عدد غير الموافقين بشدة (0)، بنسبة مئوية بلغت (0.0%). وبلغ المتوسط الحسابي المرجح لدرجات موافقة عينة الدراسة عما ورد بتلك العبارة (4.33) والانحراف المعياري (0.828)، وكان مستوى موافقة عينة الدراسة على ما ورد بتلك العبارة (مرتفع جداً). وربما يرجع السبب في هذه النتيجة إلى ضرورة رفع كفاءة الإنفاق من أجل ضبط التكاليف وتقليلها في منظمات القطاع الخاص، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة : (المستوف، 2008م) التي توصلت إلى أنه يتم تعظيم قيمة مخرجات أنشطة المنظمة عندما يتم التخلص من العمليات التي لا تضيف قيمة اقتصادية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

للإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على: ما الأضرار المحتملة من غياب الإرشاد الاقتصادي في مؤسسات القطاع الخاص؟

للتعرف إلى الأضرار المحتملة من غياب الإرشاد الاقتصادي في مؤسسات القطاع الخاص من وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تمّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب ودرجة الموافقة لكل عبارة من عبارات المحور الثاني " الأضرار المحتملة من غياب الإرشاد الاقتصادي في مؤسسات القطاع الخاص"، والجدول رقم (10) يعرض تلك النتائج.

جدول 10: المقاييس الوصفية والترتيب ومستويات الموافقة لعبارات المحور الثاني

" الأضرار المحتملة من غياب الإرشاد الاقتصادي في مؤسسات القطاع الخاص"

م	العبارة	التكرارات والنسب المئوية	درجات الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة				
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
6	إهدار رؤوس الأموال.	#	3	18	34	121	208	4.34	0.882	3	مرتفع جداً
		%	0.8	4.7	8.9	31.5	54.2				
7	عدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية.	#	0	14	47	134	189	4.30	0.821	4	مرتفع جداً
		%	0.0	3.6	12.2	34.9	49.2				
8	ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات.	#	0	14	33	132	205	4.37	0.791	2	مرتفع جداً
		%	0.0	3.6	8.6	34.4	53.4				
9	عدم الاستفادة بكفاءة من موارد الدولة.	#	0	10	44	106	224	4.41	0.794	1	مرتفع جداً
		%	0.0	2.6	11.5	27.6	58.3				
10	تضارب خطط الدولة طويلة الأجل مع بعض المشاريع التي يتبناها القطاع الخاص.	#	0	16	46	134	188	4.29	0.834	5	مرتفع جداً
		%	0.0	4.2	12.0	34.9	49.0				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

في ضوء النتائج التي أوضحها الجدول رقم (10) الخاص بالمحور الثاني " الأضرار المحتملة من غياب الإرشاد الاقتصادي في مؤسسات القطاع الخاص"، تبين أنّ العبارة التي تنص على" عدم الاستفادة بكفاءة من موارد الدولة" جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات المحور الثاني وعددهم (5) عبارات، فقد بلغ عدد الموافقين بشدة عما ورد بتلك العبارة (224) بنسبة مئوية بلغت (58.3%)، بينما بلغ عدد الموافقين (106) بنسبة مئوية بلغت (27.6%)، وأنّ عدد المحايدين بلغ (44) بنسبة مئوية بلغت (11.5%)، بينما بلغ عدد غير الموافقين (10) بنسبة مئوية بلغت (2.6%)، وأخيراً بلغ عدد غير الموافقين بشدة (0) بنسبة مئوية بلغت (0.0%). وبلغ المتوسط الحسابي المرجح لدرجات موافقة عينة الدراسة عما ورد بتلك العبارة (4.41) والانحراف المعياري (0.794)، وكان مستوى موافقة عينة الدراسة على ما ورد بتلك العبارة (مرتفعاً جداً). وربما يرجع السبب في هذا إلى أنّ هنالك رأياً جمعياً مفاده أنّ الدول الفقيرة تعاني من عدم الاستفادة بكفاءة من مواردها، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (أحمد، 2015). التي أشارت إلى ضعف التنمية الاقتصادية في السودان بالرغم من توافر الموارد، فإنها دون الطموح.

ونجد في المرتبة الأخيرة في هذا المحور، قد حلت فيه العبارة التي تنص على " تضارب خطط الدولة طويلة الأجل مع بعض المشاريع التي يتبناها القطاع الخاص" فقد بلغ عدد الموافقين بشدة عما ورد بتلك العبارة (188) بنسبة مئوية بلغت (49.0%)، بينما بلغ عدد الموافقين (134) بنسبة مئوية بلغت (34.9%)، وأن عدد المحايدين بلغ (46) بنسبة مئوية بلغت (12.0%)، بينما بلغ عدد غير الموافقين (16) بنسبة مئوية بلغت (4.2%)، وأخيراً بلغ عدد غير الموافقين بشدة (0) بنسبة مئوية بلغت (0.0%). وبلغ المتوسط الحسابي المرجح لدرجات موافقة عينة الدراسة عما ورد بتلك العبارة (4.29) والانحراف المعياري (0.834)، وكان مستوى موافقة عينة الدراسة على ما ورد بتلك العبارة (مرتفعاً جداً). وربما تكون هذه النتيجة مؤداها لتضرر الكثرين من تضارب الخطط بين مؤسسات القطاع الخاص و الدولة، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة : (على، 2020م)، التي أشارت إلى ضرورة ربط القرارات التخطيطية التنموية باحتياجات المجتمع الكويتي ومشكلاته الاجتماعية، وذلك من خلال تنظيم ملتقى دوري للحوار التنموي بين منظمات الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع شركاء التنمية: (القطاع الحكومي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص)، وتتفق ـ أيضا ـ مع دراسة (Hakkala.2007)، التي أشارت إلى أنّ العقبات التي يواجهها القطاع الخاص في الدولة سببها الممارسات غير العادلة في ما يخص نسب القروض المصرفية وحصص الاستثمار في موارد دولة فيتنام.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الثالث:

للإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص على: ما مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الأقطار المختلفة؟

للتعرف إلى مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الأقطار المختلفة من وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تمّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، ودرجة الموافقة لكل عبارة من عبارات المحور الثالث " مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الأقطار المختلفة"، والجدول رقم (11) يعرض تلك النتائج.

جدول 11: المقاييس الوصفية والترتيب ومستويات الموافقة لعبارات المحور الثالث" مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الأقطار المختلفة "

م	العبارة	التكرارات والنسب المئوية	درجات الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف	الترتيب	مستوى الموافقة				
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
11	متوفرة في دولتي.	#	69	91	69	112	43	2.92	1.0301	4	متوسط
		%	18.0	23.7	18.0	29.2	11.2				
12	متوفرة فقط في الدول المتقدمة وغير متوفرة في الدول الفقيرة.	#	0	11	56	206	111	4.08	0.737	2	مرتفع
		%	0.0	2.9	14.6	53.6	28.9				
13	عديد من مؤسسات القطاع الخاص تواجه مشكلة في تحليل بعض البيانات الاقتصادية.	#	0	6	54	188	136	4.18	0.725	1	مرتفع
		%	0.0	1.6	14.1	49.0	35.4				
14	هناك جهات غير موثوقة تقدم معلومات اقتصادية للقطاع الخاص.	#	7	16	98	190	73	3.79	0.858	3	مرتفع
		%	1.8	4.2	25.5	49.5	19.0				
15	القطاع الخاص في الدول الفقيرة لديه المقدرة على الحصول على المعلومات الاقتصادية بنفس مستوى مقدرة القطاع الخاص في الدول المتقدمة.	#	106	89	62	95	32	2.63	1.336	5	متوسط
		%	27.6	23.2	16.1	24.7	8.3				

في ضوء النتائج التي أوضحها الجدول رقم (11) الخاص بالمحور الثالث " مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الأقطار المختلفة"، تبين أنّ العبارة التي تنص على" عديد من مؤسسات القطاع الخاص تواجه مشكلة في تحليل بعض البيانات الاقتصادية" جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات المحور الثالث وعددهم (5) عبارات، فقد بلغ عدد الموافقين بشدة عما ورد بتلك العبارة بلغ (136) بنسبة مئوية بلغت (35.4%)، بينما بلغ عدد الموافقين (188) بنسبة مئوية بلغت (49.0%)، وأنّ عدد المحايدين بلغ (54) بنسبة مئوية بلغت (14.1%)، بينما بلغ عدد غير الموافقين (16) بنسبة مئوية بلغت (4.2%)، وأخيراً بلغ عدد غير الموافقين بشدة (7) بنسبة مئوية بلغت (1.8%). وبلغ المتوسط الحسابي المرجح لدرجات موافقة عينة الدراسة عما ورد بتلك العبارة (4.18) والانحراف المعياري (0.725)، وكان مستوى موافقة عينة الدراسة على ما ورد بتلك العبارة (مرتفعاً). وهذا يلقي الضوء على ضرورة إرشاد القطاع الخاص بطرق التحليل الاقتصادية المناسبة، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة:(عاصم، 2013م)، التي أشارت لضعف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وافتقارها لبعض الخصائص كالوضوح والاكتمال والأرباح المستمرة والمعلومات غير التجميعية التي تؤدي إلى تحسين جودة هذه المعلومات وبما يتلاءم مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما لا توفر الوحدات الاقتصادية معلومات في الوقت المناسب، ما يؤدي إلى فقدان هذه المعلومات أهميتها لمتخذي القرارات.

وفي المرتبة الأخيرة في هذا المحور حلت فيه العبارة التي تنص على " القطاع الخاص في الدول الفقيرة لديه المقدرة على الحصول على المعلومات الاقتصادية بنفس مستوى مقدرة القطاع الخاص في الدول المتقدمة " فقد بلغ عدد الموافقين بشدة عما ورد بتلك العبارة بلغ (32) بنسبة مئوية بلغت (8.3%)، بينما بلغ عدد الموافقين (95) بنسبة مئوية بلغت (24.7%)، وأنّ عدد المحايدين بلغ (62) بنسبة مئوية بلغت (16.1%)، بينما بلغ عدد غير الموافقين (89) بنسبة مئوية بلغت (23.2%)، وأخيراً بلغ عدد غير الموافقين بشدة (106) بنسبة مئوية بلغت (27.6%). وبلغ المتوسط الحسابي المرجح لدرجات موافقة عينة الدراسة عما ورد بتلك العبارة (2.63) والانحراف المعياري (1.336)، وكان مستوى موافقة عينة الدراسة على ما ورد بتلك العبارة (متوسطاً). وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة: (إبراهيم،2020م)، التي أشارت إلى أنّ الشركات الغربية التي تتعامل مع السوق المصري عبر تطبيق أمازون، لديها معلومات كافية عن سلوك المستهلك، ما مكنها من تحليل هذا السلوك و تحديد المنتجات التي لديها قدرة تنافسية أكبر، عكس الشركات المحلية التي لديها معلومات أقل عن سلوك المستهلك المصري.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

للإجابة عن السؤال الرابع والذي ينص على: ما جدوى وجود مؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي على تنمية القطاع الخاص؟

للتعرف إلى جدوى وجود مؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص من وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تمّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، ودرجة الموافقة لكل عبارة من عبارات المحور الرابع " جدوى إنشاء الدولة لمؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص"، والجدول رقم (12) يعرض تلك النتائج.

جدول 12: المقاييس الوصفية والترتيب ومستويات الموافقة لعبارات المحور الرابع

" جدوى إنشاء الدولة لمؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص"

م	العبارة	التكرارات والنسب المئوية	درجات الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة				
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
16	سيؤدي ذلك **إلى** زيادة الناتج الكلي للاقتصاد.	#	0	4	18	91	271	4.63	0.623	1	مرتفع جداً
		%	0.0	1.0	4.7	23.7	70.6				
17	سيقلل من معدلات البطالة.	#	4	4	16	115	245	4.54	0.721	4	مرتفع جداً
		%	1.0	1.0	4.2	29.9	63.8				
18	سيسهم في تقليل حدة الفقر.	#	0	12	18	123	231	4.49	0.729	5	مرتفع جداً
		%	0.0	3.1	4.7	32.0	60.2				
19	سيؤدي إلى زيادة التنوع الاقتصادي داخل القطاع الخاص.	#	0	8	12	124	240	4.55	0.660	3	مرتفع جداً
		%	0.0	2.1	3.1	32.3	62.5				
20	سيؤدي إلى تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والمحلية للاستثمار داخل القطر.	#	0	4	22	106	252	4.58	0.649	2	مرتفع جداً
		%	0.0	1.0	5.7	27.6	65.6				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

في ضوء النتائج التي أوضحها الجدول رقم (12) الخاص بالمحور الرابع "جدوى إنشاء الدولة لمؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص"، تبين أنّ العبارة التي تنص على" سيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج الكلي للاقتصاد" جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات المحور الرابع وعددهم (5) عبارات، فقد بلغ عدد الموافقين بشدة عما ورد بتلك العبارة (271) بنسبة مئوية بلغت (70.6%)، بينما بلغ عدد الموافقين (91) بنسبة مئوية بلغت (23.7%)، وأنّ عدد المحايدين بلغ (18) بنسبة مئوية بلغت (4.7%)، بينما بلغ عدد غير الموافقين (4) بنسبة مئوية بلغت (0.1%)، وأخيراً بلغ عدد غير الموافقين بشدة (0) بنسبة مئوية بلغت (0.0%). وبلغ المتوسط الحسابي المرجح لدرجات موافقة عينة الدراسة عما ورد بتلك العبارة (4.63) والانحراف المعياري (0.623)، وكان مستوى موافقة عينة الدراسة على ما ورد بتلك العبارة (مرتفعاً جداً). وربما يرجع السبب في هذه النتيجة إلى معرفة مجتمع الدراسة بأهمية دور الدولة ومدى مقدرتها لدعم القطاع الخاص بالمعلومات ومدى دور القطاع الخاص في زيادة الناتج الكلي للاقتصاد، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة: (مجذوب، 2016م)، التي أشارت إلى الدور الإيجابي للقطاع الخاص في زيادة الناتج الكلي الاجمالي في السودان.

وحلت في المرتبة الأخيرة العبارة التي تنص على " سيسهم في تقليل حدة الفقر" حيث بلغ عدد الموافقين بشدة عما ورد بتلك العبارة (231) بنسبة مئوية بلغت (60.2%)، بينما بلغ عدد الموافقين (123) بنسبة مئوية بلغت (32.0%)، وأنّ عدد المحايدين بلغ (18) بنسبة مئوية بلغت (4.7%)، بينما بلغ عدد غير الموافقين (12) بنسبة مئوية بلغت (3.1%)، وأخيراً بلغ عدد غير الموافقين بشدة (0) بنسبة مئوية بلغت (0.0%). وبلغ المتوسط الحسابي المرجح لدرجات موافقة عينة الدراسة عما ورد بتلك العبارة (4.49) والانحراف المعياري (0.729). وكان مستوى موافقة عينة الدراسة على ما ورد بتلك العبارة (مرتفعاً جداً). وربما تكون هذه النتيجة واقعية من منظور اقتصادي يعتمد على دعم القطاع الخاص في الدول الفقيرة التي يستطيع أن ينافس ويطلع بدوره في تقليل حدة الفقر، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة السابقة (مجذوب، 2016م)، التي أشارت إلى أنّ تطور القطاع الاقتصادي الذي تدعمه الدولة خصوصا في الجانب الزراعي، سيؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل في المناطق النائية بالريف السوداني.

وإجمالاً، يلخص جدول رقم (13) ترتيب محاور الاستبانة الأربعة بحسب آراء عينة الدراسة عن دور الإرشاد الاقتصادي في النهوض بالقطاع الخاص:

جدول 13: ترتيب أبعاد الاستبانة الأربعة بحسب آراء عينة الدراسة

م	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	المحور الأول: المنافع المتوقعة من توافر الإرشاد الاقتصادي في تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته.	4.51	0.586	2	مرتفع جداً
2	المحور الثاني: الأضرار المحتملة من غياب الإرشاد الاقتصادي في مؤسسات القطاع الخاص.	4.34	0.638	3	مرتفع جداً
3	المحور الثالث: مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الأقطار المختلفة.	3.52	0.560	4	مرتفع
4	المحور الرابع: جدوى إنشاء الدولة لمؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص.	4.56	0.571	1	مرتفع جداً
المتوسط العام لجميع الأبعاد		**4.23**	**0.387**	**مرتفع جداً**	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (13) أنّ المحور الرابع: جدوى إنشاء الدولة لمؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص" حل في المرتبة الأولى على مستوى جميع المحاور، وأتى في مقدمة المحاور التي يراها أفراد عينة الدراسة تعبر عن دور الإرشاد الاقتصادي في النهوض بالقطاع الخاص، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.56) وبانحراف معياري قدره (0.571) وبمستوى موافقة (مرتفع جداً)، ما يعني أنّ جدوى إنشاء الدولة لمؤسسات متخصصة في الإرشاد الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص تأتي على رأس هرم الأولويات التي تعبر عن دور الإرشاد الاقتصادي في النهوض بالقطاع الخاص، وذلك حسب آراء العينة.

وفي المرتبة الأخيرة جاء محور " مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الأقطار المختلفة." في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.52) بانحراف معياري قدره (0.0.571) وبمستوى موافقة (مرتفع جداً)، هذا وقد بلغ المتوسط العام لجميع الأبعاد (4.23) بانحراف معياري قدره (0.629) بمستوى موافقة (مرتفع جداً). وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. ولعل ذلك يشير إلى القناعة الكبيرة التي يتمتع بها مجتمع الدراسة بضرورة تدخل الدولة من أجل إرشاد قطاعها الخاص، كما أنّ هذه النتيجة تتفق مع دراسة: (Donat, 2016)، والتي أشارت إلى أنّ الشركات التي تمثل معظم الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي، هي مقرها في البلدان المتقدمة، إلاّ أنّ تقنياتها لها أهمية كبيرة ومتنامية للبلدان النامية، كما أوضحت الورقة بعض الآثار المترتبة على هذه الاتجاهات لسياسة البحث والتطوير العامة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

للإجابة عن سؤال الدراسة الخامس والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة عن الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص، تعزى لمتغيرات العمر الاستثماري للمؤسسة، ونوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وتصنيف الدولة اقتصاديا، والمؤهل الدراسي؟

سيتم استخدام الاختبار اللامعلمي "مان – ويتني" (Mann –Whitney U Test) لاختبار دلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة، تعزى لمتغير تصنيف الدولة اقتصاديا (غنية – فقيرة)، بينما سيتم استخدام الاختبار اللامعلمي "كروسكال واليس" (Kruskal–Wallis H) لاختبار دلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة، تعزى لمتغيرات العمر الاستثماري للمؤسسة، ونوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة، والمؤهل العلمي، وذلك على النحو التالي:

أ- متغير تصنيف الدولة اقتصاديا:

في سبيل التحقق من دلالة الفروق بين وجهة نظر عينة الدراسة نحو الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص من وجهة نظر عينة الدراسة، تعزى لمتغير تصنيف الدولة اقتصاديا، فقد تمّ استخدام الاختبار اللامعلمي "مان – ويتني" (Mann –Whitney U Test)، وفي ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها تبين ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة حسب متغير تصنيف الدولة اقتصاديا (غنية/فقيرة).

ب- متغير العمر الاستثماري للمؤسسة:

في سبيل التحقق من دلالة الفروق بين وجهة نظر عينة الدراسة نحو الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص، تعزى لمتغير العمر الاستثماري للمؤسسة، أو ما يمكن تسميته (سنوات الخبرة الاستثمارية) حسب التقسيم التالي: (أقل من 5 سنوات)، (من 5 – 10 سنوات)، (من 10 – 15 سنة)، (15 سنة فأكثر)، قام الباحثان باستخدام الاختبار اللامعلمي "كروسكال واليس" (Kruskal–Wallis H)، وفي ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها تبين ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة حسب متغير العمر الاستثماري للمؤسسة (أقل من 5 سنوات)، (من 5 – 10 سنوات)، (من 10 – 15 سنة)، (15 سنة فأكثر).

ت- متغير نوع النشاط الاقتصادي:

في سبيل التحقق من دلالة الفروق بين وجهة نظر عينة الدراسة نحو أهمية الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص، تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة (تجاري – صناعي – خدمي)، قام الباحثان باستخدام الاختبار اللامعلمي "كروسكال واليس" (Kruskal–Wallis H)) وفي ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها تبين ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة نحو أهمية الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص، يعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة (تجاري- صناعي – خدمي).

ث- متغير المؤهل الدراسي:

في سبيل التحقق من دلالة الفروق بين وجهة نظر عينة الدراسة نحو أهمية الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص، تعزى لمتغير المؤهل الدراسي (من دون مؤهل – ثانوي – جامعي – دراسات عليا (دبلوم عال/ماجستير/دكتوراه))، قام الباحثان باستخدام الاختبار اللامعلمي "كروسكال واليس" (Kruskal–Wallis H) . وفي ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها تبين ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة نحو أهمية الإرشاد الاقتصادي ودوره في النهوض بالقطاع الخاص، يعزى لمتغير المؤهل الدراسي.

الخاتمة والتوصيات

تناول البحث فرضية مشاركة نظام الإرشاد الاقتصادي الذي تضعه الدولة في تنمية القطاع الخاص في الدول الأفريقية وقد اتبع البحث منهج البحث التحليلي باستخدام استبانة لـ 384 مفردة من الدول الأفريقية، وتشمل القطاع التجاري والخدمي والصناعي، وقد توصل البحث للنتائج التالية:

النتائج

1. توفير المعلومات الاقتصادية وتحليلها وتقديمها للقطاع الخاص سيؤدي **إلى** تطور القطاع الخاص ونموه؛ وهذا ما أيده سلوك الغرفة التجارية للبنائين عندما قامت بجمع معلومات حول الأسعار من أعضائها (United nations.

2013)، كما أنّ هذه النتيجة تدعم الفرضية رقم (1): الإرشاد الاقتصادي يعمل على تحسين تنمية القطاع الخاص والنهوض بمؤسساته بالدول الأفريقية.

2. شح المعلومات وغياب المصادر الموثقة أدى **إلى** مزيد من تدهور القطاع الخاص في الدول الفقيرة، وهذا ما أيده السلوك الأمريكي المتمثل في سيطرة قطاعها الخاص على النفط بالأكوادور الذي دفعها نحو الإفلاس (بركنز جون، 2012م الاغتيال الاقتصادي للأمم)، كما أنّ هذه النتيجة تدعم الفرضية رقم (2): غياب الإرشاد الاقتصادي يفاقم من الأضرار المحتملة في مؤسسات القطاع الخاص بالدول الأفريقية.
3. الدولة مصدر هام للمعلومات الاقتصادية المقدمة للقطاع الخاص، وهذا ما يؤيده الذي حدث في الأكوادور كما ذكر آنفا. كما أنّ هذه النتيجة تدعم الفرضية رقم (3): الإرشاد الاقتصادي يسهم في توفير المعلومات الاقتصادية الدقيقة وتحليلها للقطاع الخاص بالدول الأفريقية.
4. أنّ تبني الدولة لنظام الإرشاد الاقتصادي سيسهم في تطوير القطاع الخاص والدولة والمجتمع، وهذا ما أكدته الدراسة عن طريق هيكل الدوائر الاقتصادية (شكل رقم 1)، كما أنّ هذه النتيجة تدعم الفرضية رقم (2): وجود نظام الإرشاد الاقتصادي الذي صممته الدولة يعزز تنمية القطاع الخاص.
5. أنّ من أفضل آليات الحد من الفقر في دولة مثل السودان، هي آلية تطوير القطاع الخاص ونموه؛ لأنه سيخلق مئات الألاف من فرص العمل، وهذا ما أيده (2003، الخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، جنيف الدورة91).

التوصيات

التوصيات العامة

1. ضرورة تبني الدولة لنظام الإرشاد الاقتصادي للقطاع الخاص.
2. وضع ضوابط وأسس للإرشاد الاقتصادي وفقاً لمفاهيم وسمات ومبادئ وأبعاد، تضمن حماية القطاع الخاص بالمعلومات.

التوصيات الخاصة

1. توفير الدولة معلومات اقتصادية منقحة ومحللة، من أجل توجيه القطاع الخاص بالدولة.
2. حماية القطاع الخاص في الدول الأفريقية بالمعلومات من أضرار الشركات المنافسة الاقتصادية المحتملة.

3. معرفة مدى توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة لمؤسسات القطاع الخاص في الدول الأفريقية.
4. ضرورة اهتمام الدول الأفريقية النامية بالاقتصاد الرقمي، وتفعيل نظام مركزي للمعلومات لدعم الإرشاد الاقتصادي.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم، أحمد. (2020). أثر المعلومات في الأسواق الإلكترونية على سلوك المستهلك. مجلة الدراسات الاقتصادية القاهرة العدد 14 المجلد 3.
2. أحمد، بدوي. (1977م). معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية. بيروت، مكتبة الجنان، ص 370.
3. أحمد، سالم. (2015م). التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات، دراسة حالة السودان، مجلة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا العدد 57 المجلد 2.
4. الزركوش، علياء؛ وآخرون. (2018م). إصلاح وتنمية قدرات القطاع الخاص أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. العراق. العدد ،12 المجلد 5.
5. المستوف، حيدر. (2018م). رفع كفاءة قرارات برامج الإنفاق الحكومي باعتماد إعادة هندسة العمليات. مجلة كلية التراث الجامعية. 26.
6. بركنز، جون. (2012م). الاغتيال الاقتصادي للأمم. القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتب، ص9.
7. حامد، محمد؛ ومهدي، صلاح. (2021م: 18). الدليل الشامل في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام (SPSS). إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
8. حسين، إيناس. (2020م). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الشامل: دراسة تطبيقية على الدول النامية والعربية. مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، 21 (3).
9. سمارة، نواف أحمد؛ وموسى، عبد السلام. (2008م). مفاهيم ومصطلحات في العلوم التربوية. دار المسيرة، عمان، الأردن، ص102.
10. عاصم، خلود (2013)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية. مجلة كلية بغداد. العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

11. عبد العزيز، حنان (2016/4م)، تصور السياحة لتفعيل التعليم لريادة الأعمال بالجامعات المصرية. كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر، 32.

12. عبيدات، ذوقان؛ وآخرون. (2014م). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. دار الفكر العربي، عمان، الأردن، ص119.

13. علي، علاء (2020م)، مشكلات التخطيط التنموي بمنظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الفيوم، العدد 33، المجلد 1.

14. مجذوب (2016)، دراسة تحليلية لأثر تنمية وتفعيل القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في السودان. مجلة الاقتصاد، جامعة الفاشر السودان، العدد 12، المجلد 2.

ثانياً: رومنة المصادر العربية

1. Abdel Aziz, H. (2016). Perception of tourism to activate education for entrepreneurship in Egyptian universities (in Arabic). Faculty of Education, Assiut University. Egypt, 32.
2. Ahmad, B. (1977). A glossary of terms for the social sciences (in Arabic). Beirut, Jinan Library, p. 370.
3. Ahmad, S. (2015). Economic development in developing countries obstacles .Sudan case study. (in Arabic). Sudan University Journal of Science and Technology.
4. Ali, A. (2020). Developmental planning problems in governmental social welfare organizations (in Arabic). Journal of the Faculty of Social Work for Social Studies and Research - Fayoum University. Issue 33 Volume 1.
5. Asim, K. (2013), The role of information and communication technology in improving the quality of information and its implications for economic development (in Arabic). Baghdad College Journal. College conference issue.
6. Hamed, M. & Mahdi, S. (2021: 18). The comprehensive guide to statistical analysis of data using (SPSS) (in Arabic). ITRAC for printing, publishing and distribution, Cairo, Egypt.
7. Hussein, E. (2020). The Impact of Information and Communication Technology on Inclusive Growth: An Empirical Study on Developing and Arab Countries (in Arabic). Journal of Economics and Political Science, 21 (3).

8. Ibrahim, A. (2020). The impact of information in electronic markets on consumer behavior (in Arabic). Cairo Journal of Economic Studies. Issue 14 Volume 3.
9. Majzoub. (2016). An analytical study of the impact of developing and activating the private sector on economic development in Sudan (in Arabic). Economics Journal, El Fasher University, Sudan.
10. Mostawfi, H. (2018). Raise the efficiency of government spending programs decisions by adopting operations re-engineering (in Arabic). Heritage University College Journal. 26.
11. Samara, N. A. & Musa, A. (2008). Concepts and terminology in educational sciences (in Arabic). Al Masirah House, Amman, Jordan.
12. Obeidat, T. & Others. (2014). Scientific research concept, tools and methods (in Arabic). Arab Thought House, Amman, Jordan.
13. Perkins, J. (2012). Economic assassination of nations (in Arabic). Cairo, the Egyptian General Authority for Books, p. 9.
14. Zarkush, A. & Others. (2018). Reform and development of the capabilities of the private sector is a tool in achieving economic stability (in Arabic). Iraqi Journal of Economic Sciences. Iraq. Issue 12 Volume 2.

ثالثاً: المصادر باللغة الأجنبية

1. Donat, E. (2016). The growing role of the private sector in agricultural research and development world-wide. Economic Research Service, U.S. Department of Agriculture. Volume 10.
2. Hakkala, K. (2007). THE STATE AND THE PRIVATE SECTOR IN VIETNAM. Stockholm School of Economics, EIJS Research Institute of Industrial Economics. Issue 62.

رابعاً: المواقع على شبكة الإنترنت:

1. غرفة جدة(2020) .https://2u.pw/ACrtL
2. تقارير وزارة المالية السعوديةhttps://2u.pw/dSRil
3. https://pip.worldbank.org/home
4. Andrew Atherton.(2013)."Promoting Private Sector Development in China: The Challenge of Building Institutional Capacity at the Local Level" https://2u.pw/h168w
5. Marefa .(2022/3). https://2u.pw/xPgfJ. US economy
6. United nations.(2013) ."Guidelines for the exchange of information between competitors".

The Economic Extension and Advisory System and its Role in Advancing the Private Sector

(Case Study: African Countries)

Sharaf Ahmed[1*], Muhammad Sewalim[2]

[1,2] Department of Development Economics, Gulf National Colleges - Saudi Arabia

[1]shah@gulf.edu.sa, [2]mhah@gulf.edu.sa

Abstract

The paper aimed to highlight the importance of adopting an economic extension and advisory system to promote the growth of the private sector in the African countries. To achieve this purpose, a sample of 384 employees affiliated with the private sector in several African countries was surveyed. To analyze the results of the survey, the descriptive analytical method was used. The study concluded that there were no statistically significant differences regarding the importance of the economic extension and advisory system in promoting the growth of the private sector in the African countries and it is essential for the governments to use such a system of guidance. The study recommended adopting an economic extension and advisory system in the private sector.

Keywords: System, Advisory, Extension, Economy, Private sector, Development.

[*]Corresponding Author